ذاكرة المعتقلات

سجن (ابو غريب).. بيئة مستنقعية

صائب ادهم

اكتشفت في سجن (ابو غريب) بعد دخولي إليه أواخر ١٩٧٣ ومضي عدة أشهر على وجودي فيه (منجماً) من الشغب والحقد والسلوكيات الكيدية اللااخلاقية وترويج التهم الباطلة من قبل بعض من السجناء ضعاف النفوس ومعدومي الضمائر. ضد أقرانهم الآخرين لقاء حصولهم على رضا ادارة السجن ورجال المخابرات المنتشرين في أقسامه.

واعتقد ان وصف (منجم) وصف غلط وغير دقيق. فالاصح وصفه بـ(المستنقع) المملوء بالماء الأزرق العفن.. وبالثعابين والتماسيح الصغيرة والكبيرة والضفادع بألوان واحجام مختلفة وبحشرات متنوعة بعضها (مجهرية) لكن من الممكن ان تؤدي لسعاتها الى الموت..

هذا المجتمع المستنقعي كان ولما يزل بيئة سجن (ابو غريب) المغمورة بالقذارة وحمى الملاريا.. ففي هذه البيئة المنحطة، تعمد صدام خلط الرديء بالمعدن الأصيل. خلط المثقف بالأمي الجاهل، خلط العفيف الشريف بـ (اللوطيين)، خلط الزاني والحرامي والحشاش والقاتل امه او ابيه ! مع الذين جاءوا بهم (بتهمة الوطنية) خلط المنحل مع المتمسك بالدين وقيمه، باختصار، خلط النظيف بالوسخ، وسخ الوجه والأطراف واللسان والعيون..

انها عملية متعمدة. حقيرة بكل أبعادها ومقاصدها. الهدف منها إذلال النظيفين وتحطيم كبريائهم وتلويث سمعتهم وتاريخهم السياسي- الوطني ووصل هذا الانحطاط الى حد (اسقاط) الشهادات العلمية العليا التي يحملها بعض من السجناء وحصلوا عليها بعد جهد جهيد وسنين طوال من الدراسة والبحث واستنزاف حاسة النظر.

سألت يوماً احد هؤلاء محكوم بعشر سنوات، ما الذي يرمي اليه صدام من سياسته القذرة هذه؟.. أجابني بعلمية ورصانة وافق بعيد.. هناك أمران مهمان او هدفان شرعيان . الأول إيهام الرأي العام ومنظمات العفو الدولية وحقوق الإنسان، ان لا وجود في سجونه ومعتقلاته من هو معارض في الرأي، أي لا يوجد عنده (سجناء رأي)، كل الذين أصدرت عليهم محكمة الثورة احكاماً بالسجن او الاعدام، هم مجرمون عاديون. والهدف الثاني من أهدافه السقيمة المريضة، انه كان يكن الكره والحقد والغيرة إزاء كل من يحمل شهادة علمية، فهو لا يملك غير شهادة الدراسة المتوسطة فيما منح نفسه رتبة فريق او مهيب ومنح ابنه عدياً شهادة علمية رفيعة، البكالوريوس ثم الدكتوراه ! وقدم الدعم لجامعة البكر لكي تمنح التافهين والأميين من كوادر حزبه (القياديين) شهادات عليا..

لقد عاش مراوغاً ومتجنياً على كل الحقائق والخصال العراقية الطيبة الاصيلة وسينتهي نهاية تعسة ، لا محالة..

واليوم بعد ان دارت السنين والايام، تذكرت صاحبي والان هو يعيش مع اسرته في لندن، ما توقعه من مصير اسود لهذا الطاغية الذي ظلم الناس ٣٥ عاماً، فاق في هذا الظلم كل ممارسات الديكتاتوريين من قبله، منذ فرعون (السلالة الاولى)، عليك اللعنة صدام بقدر أحجار الأرض...

ثلاثة قرارات تصدر عن أعلى سلطة تشريعية لاحتساب مدة الانقطاع ويتم تجاهلها من الوزارات

مفصولون سياسيون: الجلادون عادوا الى الصدارة .. ونحن مازلنا ننتظر الصدقات

بغداد/ محمد شريف ابو ميسم

المفصولون السياسيون، فئة ليست بالقليلة من مجموع موظفي الدولة . عاشت هذه الفئة سنواتها السابقة في ظروف من القمع والتشرد والحرمان، وتعرضت لا بشع الممارسات من قبل مؤسسات النظام السابق القمعية .. فمنهم من كان زبوناً دائماً للدوائر الامنية السابقة بحكم تاريخه السياسي او تاريخ عائلته، ومنهم من فر بجلده بحثاً عن مكان آمن ومنهم من اجبر على ترك وظيفته مجرد كونه أخاً او قريباً لسياسي هارب او معدوم على يد برابرة السياسة ومنهم من انزوى بهدوء في داره ، لا يفتح باباً ولا يرد جواباً، بعد ان ذاق طعم الضيافة في دهاليز او أقبية مرتزقة النظام السابق.. هؤلاء المفصولون السياسيون استبشروا خيراً بعد سقوط الصنم املاً في رد اعتبار، ولكن الذي حصل انه تمت اعادة القلة القليلة منهم على اثر صدور القرار رقم (٥١) عن مجلس الحكم السابق، بتاريخ ٢٠٠٣/٩/١٩ وهذا العدد القليل حصل على بعض من حقوقه، فاحتسبت مدة الانقطاع عن الخدمة لاغراض العلاوة والترفيع والراتب بينما بقيت الغالبية العظمى منهم، تدور لفترة طويلة في دوامة مفرغة من اجل عودتهم الى وظائفهم في اثر توقف العمل بهذا القانون، حتى صدور القرار ١٩٦٢ في ٢٠٠٤/١٠/٢٨ من مجلس الوزراء الذي تضمن الاشارة الى احتساب مدة الانقطاع خدمة مجزية لإغراض العلاوة والترفيع، ولكن الدوائر التابعة لوزارة المالية حاولت تعطيل العمل بهذا القرار بحكم عدم توفر التخصيصات المالية (على حد قولهم). ونتيجة الضغط الذي مارسته الأحزاب السياسية ووسائل الأعلام مع جموع المفصولين السياسيين، تمت الموافقة على إعادة هؤلاء من دون ان تحتسب لهم مدة الانقطاع، لاغراض الخدمة. وعلى ما يبدو فان هؤلاء الضحايا الذين لاقوا ويلات القمع والتشرد والحرمان والذين انتهكت حقوقهم كبشر، قد من عليهم بمكرمة من مكارم (الايام السود)، ليس هذا و حسب، بل ان بعضاً منهم من لم يمتلك وثائق تؤيد الإرهاب والقمع الذي عاشه، مازال غير قادر على العودة بينما ينبري الكثيرون للدفاع عن الجلادين، بعد ان تمت إعادتهم الى الدوائر الحكومية، ليحتكموا بمصائر الضحايا من جديد.

الامانة العامة لمجلس الوزراء

في ٢٠٠٥/٣/٢٢ أصدرت الأمانة العامة لمجلس الوزراء اعمامها المرقم ق /٦/١/٨٨/٢٤٧٥ الذي جاء فيه: شكلت هذه الامانة بأمرها الديواني المرقم ق/٦/١/٨٨/١٨٢٢ في ٢٠٠٥/٣/١ لجنة برئاسة ممثل عنها وعضوية ممثلين عن بعض الوزارات لتتولى النظر في اعادة المفصولين من الخدمة العامة لاسباب سياسية في عهد النظام السابق ممن لم تتم إعادتهم حتى الان واتخاذ توصية مناسبة باحتساب مدة الفصل السياسي لأغراض الخدمة وليس لأغراض التقاعد فحسب، ومنح حق الطعن امامها في القرارات الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الحكومية الخاصة برفض طلبات اعادة المفصولين على ان ترفع تقارير دورية لهذه الامانة، فيرجى ايداع جميع ما يتعلق باختصاص اللجنة المذكورة اليها على عنوان الدائرة القانونية في هذه الامانة لتتولى البت فيها طبقاً لصلاحيتها القانونية (التوقيع: د. زهير عبد الغني حمادي/ الامين العام لمجلس الوزراء).

لم يروج لهذا الاعمام

ومع ذلك لم تتم اعادة حقوق العائدين من المفصولين السياسيين ولم يتم الترويج لهذا الاعمام في الكثير من دوائر الدولة- وكأن لا حياة لمن تنادي- وعلى ما يبدو فان المفصولين السياسيين هم أكثر العراقيين الذين لا خوف منهم، وأكثرهم صبراً وجلداً على الظلم ، مع أنهم أول الرافضين لهذا الظلم.. ولذا فان هؤلاء الضحايا ليس لهم الأولوية في التنفيذ حتى تتم إعادة جلاديهم بكامل عددهم، فالعملية السياسية التي تعطلت أشهراً عديدة كانت بسبب الدفاع عن الجلادين بينما الضحايا مازالوا بانتظار الفرج.. فماذا يقول المفصولون السياسيون عن ظروفهم وظروف عودتهم، وهل يتوقعون من الحكومة الجديدة ان ترد الاعتبار اليهم؟

السيد خير الله هادي احمد (وزارة التربية- مديرية الذاتية) قال: بعد هروبي من البلد نتيجة الضغوط التي مورست عليّ قامت أجهزة القمع بالإمساك بخمسة من أخوتي وتم إعدامهم.. عشت في غربة ممزوجة بالألم خارج الوطن وبعد سقوط الصنم بعشرة ايام عدت الى وطني لم اكن املك اية وثيقة او مستمسك يشير الى انتسابي الى وزارة التربية ما عدا (شهادة الشهود) من زملائي الذين عملت معهم- حتى الأوراق التي كنت امتلكها في منزلي تم حرقها من قبل جلاوزة النظام عندما استبيحت دارنا وتم اعتقال اخوتي ومن ثم إعدامهم، وتم حرق الملف الخاص بي في الدائرة، ولكنني كنت قد صورت أوراقاً على جهاز المايكروفيلم الذي كنت اعمل عليه.

ولحسن الحظ ان الافلام مازالت موجودة الا ان الجهاز تعرض للاحتراق، ولم يتم شراء جهاز جديد حتى الان مع ان الوزارة قامت بشراء العديد من الاجهزة وبمختلف الاسعار- والحجة هي عدم توفر الامكانية المالية- اما السبب الحقيقي فهو التستر على التزويرات التي حصلت، إذ صار خريج الابتدائية يحمل شهادة البكلوريا وهذا الاخير يحمل البكالوريوس وهكذا وشراء الجهاز يعني مطالبة المفصولين السياسيين الذين لم تتم اعادتهم حتى الان بسبب احتراق اوراقهم بالعودة الى العمل.. وبعد ثمانية اشهر من المراجعات والمتابعات اعتمدت شهادة الشهود وتمت عودتي بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٢٥ ولم تحتسب لي مدة الانقطاع، فاسندت الي درجتي الوظيفية التي كنت عليها في العام ١٩٧٩ وهي معاون ملاحظ فني.. اتوسم من الحكومة الجديدة ان تنصفني وتنصف المظلومين من امثالي فنحن لا نطالب بأموالنا المنقولة وغير المنقولة التي صودرت انما نطالب باحتساب اعمارنا التي اهدرت.. وانا على ثقة من ان الحكومة المنتخبة ستسير بالاتجاه الصحيح مع ان مهماتها ليست سهلة ونحن نقدر ذلك ومازلنا صابرين.

اعتقال العوائل العشر

السيدة فضيلة حسين حسن (الهيئة العامة للاراضي الزراعية): القي القبض عليّ وعلى عائلتي في سنة ١٩٨١ وبقينا رجالاً ونساء في زنزانات الطاغية مدة سنتين وقضيتنا معروفة لأهالي الكاظمية باسم (قضية العوائل العشر) أي اننا عشر عوائل تم اعتقالنا دفعة واحدة وفي العام ١٩٨٣ تم إطلاق سراحنا، وحرمنا العودة الى وظائفنا وسحبت منا هويات الاحوال المدينة لكي يتم تسفيرنا الى خارج الوطن. الا ان استثناء جاء ليوقف عملية الترحيل.. وبقينا عوائل نعيش الحرمان، ولكن والحمد لله على كل شيء ، فقد عمل اخوتي في مهن مختلفة واستطعنا الصمود في وجه الظروف القاسية.. وقد تمت اعادتي حسب قرار مجلس الوزراء رقم ١٩٦٢ وعاد اخي الذي يعمل في مؤسسة السكك الحديدية ولكن كلانا لم نحصل على حقوقنا ولم تحتسب لنا مدة الانقطاع لاغراض الخدمة الفعلية، كما جاء في نص القرار.. اخوتي الآخرون رفضوا العودة الى وظائفهم وعدوا هذه العودة كأنها صدقة لا تسد رمق الجائع.. فبعد الظيم والحرمان والخوف نعاد وكأننا موظفون جدد، بينما يعاد الجلادون الى وظائفهم ، بعد ان تركوا الخدمة إثر سقوط الصنم هاربين من وجه العدالة فاحتسبت لهم مدة انقطاعهم حتى لاغراض الراتب وتبوأوا المناصب ليتحكموا بمصائر الناس من جديد .. املي بالحكومة الجديدة ان تضع حداً لمأساتنا..

دولة الظلم قد ولت

طالب عمر (الهيئة العامة للأراضي الزراعية) قال: كانت عودتي في الشهر الرابع من عام ٢٠٠٤ بعد معاناة طويلة وقد شعرت ببعض من رد الاعتبار، مع انني في ضوء مدة الانقطاع استحق الدرجة الثالثة الا انني منحت الدرجة الخامسة، ولم اعر اهمية للامر فمن شاهد مصائب الناس هانت عليه مصيبته- فالغالبية العظمى من المفصولين السياسيين لم تحتسب مدة انقطاعهم عن الخدمة، خاصة الذين تمت اعادتهم بعد قرار مجلس الوزراء المرقم ١٩٦٢ في ٢٠٠٤/٨/٢٨، والغريب في الامر ان قراراً لمجلس الوزراء/ الامانة العامة قد صدر بتاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٢ يؤكد حق المفصولين السياسيين في العودة الى وظائفهم ويشير بالحرف الواحد الى احتساب مدة الفصل السياسي لأغراض الخدمة وليس لأغراض التقاعد فحسب، بينما اغلب الدوائر والمديريات التابعة للوزارات لا تعير أهمية لتنفيذ هذه القرارات.. لم تكتمل سعادتي بعد لان دولة الظلم قد ولت ومازال الكثير من المظلومين يعانون نتائج الظلم، لقد طال صبر المفصولين السياسيين بعد مرور سنتين على سقوط الصنم ومازال الكثير منهم يدورون في حلقات مفرغة من دون جدوى، بينما رواد الفساد الاداري والمترعرعون على مسح الأكتاف ينعمون وهم يتحكمون بمصائر الاخرين.. املي كبير في حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري، وارجو لهم الموفقية، خاصة إن عدد العصي الذي وضع في عجلتها كبير جداً.

علي عبد النبي موسى (دائرة الارشاد والتعاون الزراعي) قال: لقد كنت في كردستان منذ عام ١٩٨٨ ولم اعد الا بعد سقوط النظام، واشعر الان بانني خسرت كل شيء، ولم اشعر من قبل بحجم الخسارة لا نني كنت اعيش في حلم، فلم تكن تعنيني الاموال المنقولة او غير المنقولة، اما وانني اعيش في هذا الواقع وارى المتعاونين مع النظام السابق وهم يتمتعون بحقوق الاخرين، بينما تتم اعادتي الى الخدمة وكأنني موظف جديد.. انه امر يحز في النفس ويبعث على الالم.. لقد تم احتساب خدمتي الفعلية وتم نقلي الى دائرة الاراضي الزراعية ، ولا ادري ماذا تحمل لنا الايام المقبلة، ولكن املي كبير في حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري مع انني على قناعة، ان امام الحكومة استحقاقات كثيرة .

ضحية للطغاة

هناء رشيد (دائرة الاراضي الزراعية) تم طردي من وظيفتي بعد ان تم اعدام شقيقي بتهمة انتمائه الى الحزب الشيوعي العراقي، ومنذ كنت طالبة في المدرسة وانا اتعرض للمضايقات بسبب موقف شقيقي من النظام السابق حتى تم طردي من المدرسة ومن ثم دخلت دورة للتعليم وتم اقصائي منها، حتى تعينت ولم البث فاعدم اخي.. تمت اعادتي الى الخدمة حسب قرار مجلس الوزراء المرقم ١٩٦٢ ولم تحتسب لي مدة الانقطاع وفي الحقيقة لم اشعر برد الاعتبار، وان شعرت بذلك، فمن سيرد الاعتبار لاخي الشهيد؟ الذي راح ضحية للطغاة وما من احد يطالب برد الاعتبار اليه خاصة ان اخوتي متزوجون جميعهم وقد توفى الوالد والوالدة.. بودي ان يرد الاعتبار الى شقيقي الشهيد، كل املي بحكومة ابراهيم الجعفري لان تعيد الحقوق الى اهلها.

احد المفصولين السياسيين طلب عدم ذكر اسمه او اسم دائرته، لانه وحسب ادعائه تعرض الى مواقف صدامية مع بعض ازلام النظام السابق والمتعاونين والمؤيدين للعمليات الإرهابية، في الدائرة التي تمت أعادته اليها.. يقول انا المفصول السياسي الوحيد في هذه الدائرة، وهي ملغومة بازلام النظام والغريب في الامر ان اغلب المعادين للعمل في هذه الدائرة هم من موظفي دوائر الطاغية المنحلة، مثل ديوان الرئاسة، ووزارة الخارجية السابقة، وبعض من موظفي المنشآت العسكرية وغيرها، حيث تمت اعادتهم الى دائرتي، فلا تمر فترة الا وينسب احدهم الى هذه الدائرة وسرعان ما ينظم للزمرة، وقد اصطدمت بهم أكثر من مرة وغالباً ما يحاولون التعرض لي بكلام غير مباشر حتى يصل الامر للتهديد والوعيد غير المباشر، وعند تسلم الرواتب فان اقل من بهم يتسلم ٢٠٠ الف دينار بينما اتسلم انا (١٥٥) الف دينار مع انني احمل البكالوريوس واغلبهم لا يحمل شهادة، فانا بقيت على درجتي الوظيفية التي تعينت بها ولم تحتسب لي مدة الانقطاع، والمشكلة ليست في هذا الامر انما في التعليقات التي اسمعها كلما تم توزيع الرواتب، ربما تقول لي الجأ الى رؤسائك في العمل والمشكلة ان رؤسائي في العمل يجاملون هؤلاء كثيراً او ربما يخافون منهم.. انظر الى هذه الورقة (بعد ان اخرجها من جيبه) انها رسالة موجهة الى رئيس الوزراء السابق من شخص يدعى طالب الحمداني .. وقد وقع عليها كونه المنسق العام للشؤون الامنية الموضوع/ ملاحظات عن الوضع الامني والعوامل المؤثرة فيه.. وقد وضع الفقرة واحد منها والتي تقول (ان اعادة تشكيل حزب البعث في هذه المرحلة، سيلقى ردود فعل كثيرة، مما يتطلب اوجهاً اخرى لرعاية ودعم البعثيين، منها اعادة بعض منهم الى الوظائف وصرف الحقوق التقاعدية.. ثم دس الورقة في يدي وهو يقول لدي نسخة منها ثم اردف قائلاً يريدون عودة البعثية الى الواجهة ولابد من ان نقف في وجههم حتى لا تعود المأساة من جديد.. أي مفصولين سياسيين تتكلم عنهم، الشعب باكلمه مفصول سياسياً والبعثية سيعودون للصدارة إذا لم ينتبه الشعب لذلك.

الفئات الثلاث

جنان عبد العباس (دائرة الاراضي الزراعية): كنت في كربلاء عندما اضطررت لترك العمل بعد اعدام عمي الشيخ عارف البصري وهروب جميع اخوتي وابناء عمي الى خارج القطر، فاضطررت لترك العمل، حيث مورست عليّ ضغوط كثيرة، تمت اعادتي حسب قرار ١٩٦٢ ولكن وللاسف الشديد من دون احتساب للخدمة، والقرار صريح في اقراره مدة الانقطاع كونها خدمة مجزية، ولكن لم يطبق من قبل دوائر الدولة املي كبير في الحكومة المقبلة مع ان التحديات كبيرة امامها، اما زوجي فقد ظلم ظلماً كبيراً فمع انه تحمل الكثير ابان النظام السابق، الا انه اعيد الى عمله في دائرة النقل المائي ولم يحتسبوا حتى خدمته السابقة البالغة ٢٤ سنة إذا اعتبروه من ما يسمى بذوي الفئات الثلاث الذين تمنح لهم المعونة ولم نفهم وضعه حتى الان.

عبد الرحيم جابر محمد (دائرة الاراضي الزراعية) قال: صدر أمر بالقاء القبض عليّ عام ١٩٨٢ كوني شيوعياً، حينها كنت موظفاً في دائرة الإصلاح الزراعي في محافظة المثنى، وقد وصل الخبر قبل وصول زمر التخلف الى داري فهربت مع زوجتي وأطفالي وتركت كل شيء ولجأت الى بغداد وبعد ذلك تركت عائلتي عند امي في بغداد ولجأت الى كربلاء، وعملت بمختلف المهن بما فيها العمل على الرصيف بياعاً، وفي يوم سقوط الصنم، التقينا في نقابة النقل في كراج العلاوي مع مجموعة من المفصولين السياسيين والهاربين من نظام القمع من ضمنهم راسم العوادي حيث عاد حديثاً من عمان، وتمت المشاورات وشكلنا اتحاد نقابات العمال مع الحركة الاشتراكية العربية وطالبنا بإعادة المفصولين السياسيين، وتحقق لنا ذلك بعد طول صبر ولكنني شخصياً عدت الى الوظيفة ومن دون احتساب مدة الانقطاع الا ان هناك فئات لا تريد للسياسيين ان يأخذوا حقوقهم وعلى الحكومة المقبلة ان تعيد حقوق هؤلاء المظلومين خاصة ان بعضاً منهم لم تتم إعادته حتى الان.. الأهم من كل ذلك اننا كسبنا الحرية، ولكن لأطفالنا الحق ان يعيشوا كما يعيش الأطفال الآخرين .

رجال اعمال عراقيون ينشئون مركزاً لتطوير الاقتصاد الوطني

بغداد- رياض القره غولي

مركز تطوير الاقتصاد العراقي من المنظمات الاقتصادية غير الحكومية اسسه رجال اعمال مستقلين ليست لديهم اية ارتباطات مع النظام السابق او الاحزاب السياسية الحالية، ويهدف المركز الى تطوير المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة (القطاع الخاص) استعداداً لمرحلة اقتصاد السوق الحر المتنامي في العراق الجديد. في المجالات الصناعية والتجارية والمقاولات والزراعة والسياحة والخدمات.

(المدى) التقت رئيس المركز المهندس رائد الرحماني الذي تحدث عن الخطط والبرامج التي اعدها المركز بما يهدف الى الارتقاء بالوضع الاقتصادي في العراق فقال: ان النظام السابق وضع عدة عوائق عطلت من اداء القطاع الخاص خلال الـ (٣٥) عاماً الماضية وفي مقدمتها ضعف النظام المصرفي والخدمات المصرفية المقدمة ورداءة الانظمة الضريبية والمصادر العشوائية للموجودات وضعف الاستثمار مع البقاء على انماط عمل اثرت بشكل واضح في البنية التحتية وعدم تحسينها.

واوضح ان مهمة المركز تتركز في مساعدة وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص لتأخذ دورها في تطوير الموارد الطبيعية والبشرية وتعزيز قدرة الاقتصاد العراقي من خلال عمل مشاريع داخل البلد يسهم بها القطاع الخاص العراقي بالتعاون مع مستثمرين ورجال اعمال دوليين اضافة الى العمل على تحسين منتوجات مؤسسات القطاع الخاص وتطوير خدماتها لتلائم المستوى العالمي وجعلها منافسة في الاداء والانتاج والخدمات كما هو موجود حالياً في العديد من الدول المتقدمة وتوفير خدمات استشارية ودراسات تبحث في اوضاع الاقتصاد العراقي وجذب الاستثمارات ورؤوس الاموال العراقية والاجنبية.

واشار الى ان خطة مركز تطوير الاقتصاد العراقي تتضمن بناء مراكز تدريب في العديد من المحافظات مزودة بأحدث الاجهزة لتدريب الملاكات العراقية في القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة وعمل دراسات جدوى اقتصادية ومساعدتها للحصول على القروض المطلوبة بما يوسع مشاريعها ويطورها، اضافة الى السعي لتأسيس المظلة الاقتصادية او المجلس الاقتصادي الذي يمثل القطاع الخاص في العراق امام الحكومة والمجلس التشريعي واشتراكه في سن التشريعات والقوانين الاقتصادية والاستثمارية في اطار الدستور الجديد.

مسؤول الاتحاد الوطني الكردستاني في الفرات الأوسط :

تنسيق مشترك مع القوى السياسية والمؤسسات غير الحكومية لمعالجة مشكلات المنطقة

بابل / علي المالكي

التقت (المدى) السيد عادل عز الدين الداوودي مسؤول الاتحاد الوطني الكردستاني في محافظات الفرات الاوسط ووجهت له بعض الاسئلة ذات الصلة بنشاط الاتحاد الوطني الكردستاني في المنطقة وعلاقته ببقية الاحزاب والحركات السياسية ودوره في متابعة مشكلات المواطنين. فقال: ان للاتحاد الوطني الكردستاني ثقلاً واضحاً في الساحة العراقية عموماً، ومحافظات الفرات الاوسط خصوصاً وللعلاقة والترابط الصميميين بين الكرد وما تعرضوا اليه من اضطهاد مشترك فلا بد من ان يكون للاتحاد الوطني الكردستاني دور في مناطق الفرات الاوسط ومكان في قلب كل عراقي من سكنة محافظات المنطقة ولعل ابناء الفرات الاوسط وشخصياته الوطنية والحركات السياسية التي تمثلها على علم ودراية بمدى هذه العلاقة حيث كانت كردستان اماً حنوناً لهذه الحركات والشخصيات خلال السنين الماضية من حكم الدكتاتورية وتشابكت ايدي الوطنيين الكرد بالوطنيين العراقيين من ابناء الفرات وانطلقوا من كردستان المقارعة الديكتاتورية حتى تمكنوا من اسقاطها والى الابد. واذاً فالعلاقات والنشاطات لم تكن وليدة هذه الايام والاشهر بل ان لها عمقاً تاريخياً نضالياً ومنذ سنين طوال، ولعلنا راينا ومنذ الساعات الاولى لانتخاب مام جلال الطالباني رئيساً لجمهورية العراق الاتحادية توافدت جماهير هذه المناطق بعفويتها رجالاً ونساءاً سياسيين وبسطاء توافدوا على مقرنا للتهنئة وهم يستبشرون خيراً بالعراق الجديد، وفعلاً كما جسد ذلك قول الاخ الدكتور فؤاد معصوم عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكردستاني بان فرحة العرب كانت قبل الاكراد.

علاقات جيدة...اخوية

وسألناه عن علاقتهم بالاحزاب والحركات السياسية في الفرات الاوسط؟

- تتسم في كونها جيدة جداً من خلال تنسيقنا المشترك في جميع المجالات السياسية والاجتماعية ومن خلال وحدة الصف ومواجهة معرقلات المرحلة ومن اخطرها الارهاب وهناك لجان تنسيق للاحزاب الموجودة في الساحة (لجنة تنسيق الاحزاب الوطنية) و (الملتقى الديمقراطي).

❖ وكيف تنظرون الى مشكلات المواطنين وواقع الخدمات؟

- يتردد على مقرنا الكثير من المواطنين الذين قد يشعرون بالغبن في بعض الخدمات او الحقوق المنقوصة ونتدخل شخصياً او حزبياً لحسمها واسترداد حقوقهم ان كان لهم حق وعلى وفق القانون، وهناك تجاوب كبير من قبل الاخوة في ادارة المحافظة ومؤسساتها في هذا الشأن. واستطعنا من خلال علاقتنا بقيادة الحرس الوطني في النعمانية والحلة والديوانية تسهيل قبول تطوع اكثر من ٤٦ شاباً في الحرس الوطني ونشكر قيادة الحرس الوطني على تجاوبها معنا.

الخدمات والأمن

اما بالنسبة للخدمات فنرى ان لها صلة وثيقة بالوضع الأمني ولطالما اننا نتقدم باتجاه استتباب الوضع الأمني ونسير على الطريق الصحيح فلا بد من ان تكون الثمرة التي نجنيها هي الخدمات الجيدة، وعلى العموم فان الخدمات ليست بمستوى الطموح وان قيادتنا على دراية تفصيلية بمستوى الخدمات المقدمة خلال السنتين الماضيتين وغير راضية على ما قدم لان التركة ثقيلة بكل معنى الكلمة ولكننا برغم كل شيء مستبشرون خيراً ان شاء الله.

❖ اسباب التأخير في الاعلان عن تشكيل الحكومة، ما رأيكم في هذه المسألة؟

- نموذج التحول الديمقراطي في العراق الذي اعقب سقوط الطاغية نعده فريداً ومتميزاً في منطقة الشرق الاوسط وليس من السهل ان تتجه عقارب الساعة وتدور بـ ١٨٠ درجة في بلد حكم بقبضة حديدية ومن اشرس الطغاة في تاريخ العالم الحديث والقديم ليتحول في ليلة وضحاها الى بلد ديمقراطي يدرك فيه ابناؤه وسياسيوه كل معاني الديمقراطية، فلا بد من ان تكون الحكومة المنتخبة للمرحلة الانتقالية متكاملة ودقيقة في اختيار شخصياتها كونها لا تمثل القوائم الفائزة فقط بل ارادتها قيادتنا ومعهم بعض قيادي الاحزاب الاخرى ان تكون حكومة وحدة وطنية وتمثل العراق بكل تركيبته العرقية والمذهبية فلابد من ان يكون هذا التأخير حاصل محصلة ولنعدها حرصاً على ولادة هذه الحكومة فلا عودة للنظام الحاكم والاوحد في العراق كما يقول زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني مام جلال (انني احد الحاكمين ولست الحاكم الاوحد).